



## اسهامات تحديث مبادئ الحوكمة في جودة المعلومة المالية

د. تغليسية لمين\*

المدرسة العليا للتجارة القليعة تيبازة الجزائر

تاريخ الاستلام : 2018/10/26؛ تاريخ المراجعة : 2019/02/03؛ تاريخ القبول : 2019/04/21

## الملخص

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات مجموعة الشروط والقواعد الواجب تطبيقها في الشركات وأسواق المال من أجل زيادة وتعزيز ثقة الأطراف أصحاب المصلحة في هذه الشركات والأسواق. تعتبر المبادئ جوهر كل مفهوم، من أجل الاستفادة من الإضافات والمزايا التي توفرها حوكمة الشركات وجب تطبيق مبادئها في الشركة تطبيقا جيدا وسليما. يمكن اعتبار الإفصاح وتوفير المعلومات المالية الجيدة من أهم المزايا التي يمكن أن يوفرها تطبيق مبادئ الحوكمة لمواجهة المخاطر الممكن حدوثها وضبط تسيير الشركات بشكل يضمن حقوق كل الأطراف.

**الكلمات المفتاحية:** مبادئ حوكمة الشركات، جودة المعلومة المالية.

**تصنيف JEL : G34, J50, M12.**

## Résumé

Les principes de la gouvernance d'entreprise sont l'ensemble des conditions et règles qui doivent être appliquées dans les entreprises et les marchés des capitaux afin d'accroître et de renforcer la confiance des parties prenantes dans ces entreprises et ces marchés. Les principes sont le fond de chaque concept, pour bénéficier des avantages de la gouvernance d'entreprise, ses principes doivent être appliqués de manière bonne et correcte. La divulgation et la fourniture d'informations financières de qualité peuvent être considérées comme l'un des avantages les plus importants que l'application des principes de gouvernance peut offrir pour faire face aux risques éventuels et pour contrôler la gestion des sociétés de manière à garantir les droits de toutes les parties.

**Mots clés :** Principes de la gouvernance d'entreprise, qualité de l'information financière.

**JEL classification :** G34, J50, M12.

\* تغليسية لمين

تقوم الشركات على مجموعة العلاقات التي تربط بين الأطراف أصحاب المصلحة وأهمها العلاقة مساهم/مسير، حيث يقوم هذا الأخير بإدارة الشركة باعتباره الأكثر كفاءة لذلك، وهذا ما يجعل منه الطرف المهيمن على المعلومات ما قد يؤدي إلى تزايد الممارسات اللاأخلاقية التي تؤدي في نهايتها إلى أزمات مالية. وقوع هذه الأزمات وسقوط الشركات العالمية الكبرى عجل بظهور مفهوم حوكمة الشركات كحل من الحلول الرامية إلى زيادة الرقابة والإشراف على عمل المسيرين لتحقيق الشفافية والإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة حتى تفيد جميع الأطراف في اتخاذ القرارات الصائبة. هذا ما تركز عليه مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي خضعت لمجموعة من التحديثات لمواكبة التغيرات والتطورات المحيطة بالاقتصاد العالمي، بدءاً بالنسخة الأولى لسنة 1999، ثم تحديث هذه المبادئ سنة 2004 للتركيز على ضرورة وجود إطار قانوني فعال للحوكمة، ثم تعديلها وتحديثها مرة ثانية سنة 2015 وذلك في منتدى مجموعة الـ 20 لحوكمة الشركات (OECD/20) من أجل التركيز على دور المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء كمبدأ من مبادئ الحوكمة لمواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية الممكن حدوثها.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق ذكره يمكن تصور أهمية هذا المبدأ ضمن مبادئ حوكمة الشركات، وهذا ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير تطبيق مبدأ المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة في شركات المساهمة الجزئية؟

الأسئلة الفرعية للدراسة: من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وجب تقسيمها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي طبيعة علاقة التأثير التي تربط بين تطبيق مبدأ المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون والإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة المدروسة تعود للمعلومات العامة لهم؟
- فرضيات الدراسة: يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات كإجابات مسبقاً للإشكالية الرئيسية وكذا الأسئلة الفرعية للدراسة كما يلي:
- هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون والإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة؟
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة المدروسة تعود للمعلومات العامة لهم.
- أهمية وأهداف الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الأزمات والحد من انتهازية المسيرين وهيمتهم على المعلومات. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من أهمها:

- دراسة الإطار النظري للحوكمة، مبادئها والإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة؟
- إعداد دراسة ميدانية للتعرف على تأثير تحديث مبادئ الحوكمة في تحسين مستوى الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة.

## اسهامات تحديث مبادئ الحوكمة في جودة المعلومة المالية ، (ص ص: 407-417)

منهجية الدراسة: في سبيل إعداد الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما تمّ اعتماد منهج دراسة الحالة في إعداد الدراسة الميدانية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية وذلك بإعداد استبيان وتوزيعه على مسؤولي ومتخذي القرار على مستوى شركات عينة الدراسة ثم استرجاع الإجابات وتحليلها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

### أولاً: مفاهيم أساسية

تقوم حوكمة الشركات على تطبيق مبادئها بشكل سليم وأمثلة من أجل تحقيق غايتها والاستفادة من مزاياها والتي من أهمها توفير معلومات مالية جيدة تمكّن من اتخاذ القرارات الصائبة.

### 1- مفهوم حوكمة الشركات

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات على أنها: "النظام الذي يضبط، يحدد ويوجه تسيير أعمال الشركات والرقابة عليها، حيث يقوم هذا النظام بتوزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف وتحديد القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كما يقوم بوضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وأسس المتابعة من أجل تقييم ومراقبة الأداء"<sup>1</sup>.

كما يعرفها البنك الدولي على أنها: "السلوك والالتزام الذي يجب على موظفي ومسؤولي المؤسسات والشركات إتباعه في سبيل تحقيق الأهداف والسياسات العامة وتقديم السلع والخدمات لجميع الأطراف"<sup>2</sup>.

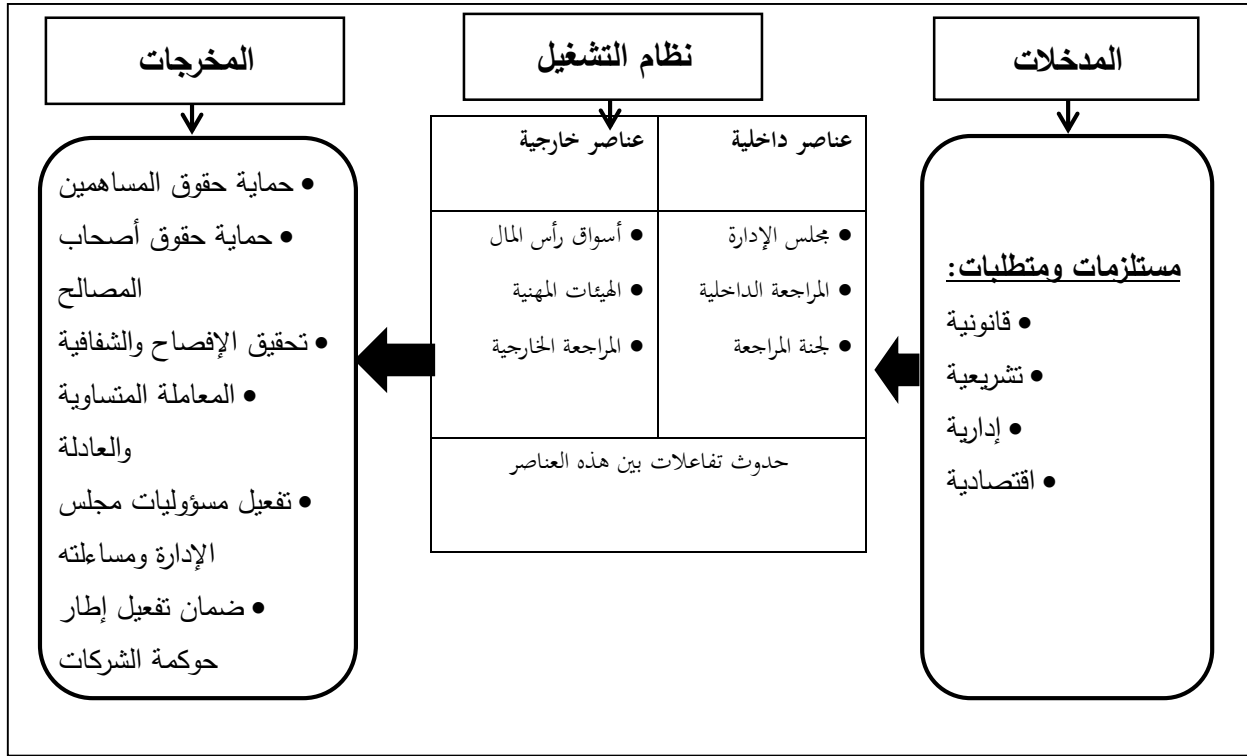
كما يعرفها بييجي بونوا (Pigé BENOIT) على أنها: "مجموعة الآليات والإجراءات المساعدة على توفير وتهيئة الأوضاع المناسبة لتسيير والتحكم في الشركات لتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً"<sup>3</sup>.

### 2- أهداف حوكمة الشركات

- يسعى تطبيق حوكمة الشركات إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- تحقيق الاستقرار داخل وخارج الشركات وزيادة مصداقية أجهزة التسيير والرقابة؛
  - ضمان توفر الشفافية في كل قرارات الشركة ووضوح السياسات والإجراءات المحاسبية المتبعة؛
  - ضمان الاستقرار وتجنب الوقوع في أي أزمات أو مشاكل مالية من شأنها الإضرار بممتلكات الشركة؛
  - الحد من تهريب رؤوس الأموال عن طريق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بحسن التسيير والكفاءة ومحاربة كل صور كل أشكال وفتح مناصب شغل أكبر<sup>4</sup>؛
  - توفير الحماية للمساهمين خاصة ما يتعلق بمساهمي الأقلية وتجنب تعارض المصالح؛
  - مراجعة الأداء المالي للشركات والعمل على احترام القوانين والتكامل بين الهياكل الإدارية؛
  - تعزيز القدرات التنافسية للشركات على المدى الطويل بتطوير منتجات وخدمات الشركات عن طريق استخدام التكنولوجيا لمواجهة الشركات المنافسة في السوق<sup>5</sup>.

### 2- نظام حوكمة الشركات

يمكن اعتبار نظام الحوكمة مجموعة من الآليات، الإجراءات والأساليب واللحان التي تعمل على تحويل المدخلات القانونية إلى مخرجات تضمن حقوق كل الأطراف كما يبيّنه الشكل الموالي:



المصدر: حسين يرقى، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، المنتدى الدولي الأول: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع، رمانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010، ص: 06.

#### 4- مفهوم الإفصاح المحاسبي والشفافية

يعرّف الإفصاح المحاسبي على أنه بث المعارف ونقل المعلومات المهمة من مصدر معالجتها إلى الجهات المستخدمة في صورة واضحة، مفهومة ودون أي لبس أو تضليل.<sup>6</sup>

كما تعرف الشفافية بأنها وجود إجراءات وسياسات تيسيرية رسمية واضحة، دقيقة ومقبولة عموماً والعمل في إطار تلك الإجراءات.<sup>7</sup>

#### 5- مفهوم جودة المعلومات المالية

بالعودة للإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية نجد اقتراحاً أولاً لتعريف لجودة المعلومات المالية، حيث يعتبر أنما الإطار الذي يضم مجموعة من الخصائص المرتبة فيما بينها بطريقة محكمة والمعدة وفق معايير قانونية ثابتة لمساعدة المستثمرين وكذا باقي الأطراف أصحاب المصلحة في اتخاذ قرارات صائبة تخص علاقتهم بالشركة.<sup>8</sup>

#### ثانياً: مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تعتبر مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأكثر قبولاً والأكثر استعمالاً وحدائثة على المستوى العالمي حيث تقوم أغلب الشركات والاقتصاديات العالمية بالاطلاع عليها وتطبيقها نظراً لدقتها وشموليتها مقارنة بباقي المبادئ المعدة من طرف الهيئات والمؤسسات العالمية الأخرى وكذلك نظراً لمشاركة مختلف الأطراف الاقتصادية، القانونية، الأكاديمية والمهنية في إعدادها. تهدف هذه المبادئ أساساً إلى دراسة مشكلة الملكية الفردية وهيمنة الأقلية داخل الشركات، كذلك تطبيق الرقابة ومتابعة عمل المسيرين وإخضاعهم للمساءلة.

#### 1- المبدأ الأول: ضمان وجود أساس فعال لحوكمة الشركات

- يتمثل أساس تطبيق الحوكمة ومبادئها في ضرورة توفر إطار كفاء وفعال يعمل على رفع كفاءة الشركات والأسواق عن طريق ضمان الشفافية والتطبيق الجيد للقوانين خاصة فيما يتعلق بتوزيع المهام والمسؤوليات وعدم تداخل الصلاحيات بين المسيرين، المتابعة والرقابة على الأداء. كما يضمن كذلك ما يلي:
- تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات المقررة قانونيا بين مختلف السلطات والأطراف التي لها سلطة اتخاذ القرارات بالوضوح والشفافية وبالشكل الذي يضمن حقوق جميع الأطراف ويحافظ على ممتلكات الشركة<sup>9</sup>؛
  - التطور الدائم لإطار حوكمة الشركات بشكل يتماشى مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد مع مراعاة تأثير الحوكمة على كفاءة السوق ونزاهته والتحفيزات المقدمة لأصحاب المصالح في السوق؛
  - يجب أن تتمتع مختلف المصالح المسؤولة على الإشراف والرقابة ومتابعة تطبيق القوانين بالنزاهة والسلطة، ولا بد من توفير الإمكانيات اللازمة لها من أجل القيام بواجبها بطريقة مهنية وشفافة وفي الوقت المناسب<sup>10</sup>.

#### 2- المبدأ الثاني: ضمان حماية حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لهم

ينبغي أن يضمن تطبيق الحوكمة حماية الحقوق الأساسية للمساهمين وكذا حقوق المشاركة كما يلي:

- حماية ملكية الأسهم وضمان الحرية في نقل أو تحويل هذه الملكية؛
  - المشاركة وحق التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة؛
  - التعرف على الوضع المالي الحقيقي للشركة والحصول على نصيب من الأرباح كما هو محدد قانونا؛
  - ضمان حقوق المساهمين وخاصة مساهمي الأقلية داخل الشركة بصياغة استراتيجية تأخذ في الحسبان حقوق هذه الفئة والحفاظة عليها<sup>11</sup>؛
  - التصويت على القرارات المتعلقة بمستقبل الشركة من بيع أو تعديل رأس مال وأصول الشركة أو الاندماج على سبيل المثال؛
  - ضمان التعامل مع كل فئات المساهمين بطريقة عادلة ومتكافئة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمساهمي الأقلية أو المساهمين الأجانب<sup>12</sup>.
- يجب على إدارة الشركة تطبيق القوانين والتشريعات فيما يتعلق بضمان العدالة في المعاملة وتكافؤ الفرص بين المساهمين داخل كل فئة فيما يتعلق بالحقوق التي يتمتعون بها، خاصة الحق في الحصول على المعلومات بالنسبة لكل مساهم مهما كانت الفئة التي ينتمي إليها.

#### 3- المبدأ الثالث: دور المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون

يعتبر مبدأ جديدا ينص على أن يضمن إطار حوكمة الشركات توفير مجموعة الحوافز الاقتصادية السليمة والتي تضمن تطبيقا سليما لحوكمة الشركات، عن طريق تسليط الضوء بصفة خاصة على المؤسسات المالية والمستثمرين وكل الوسطاء الآخرين لتعزيز الثقة، والتأكيد على ضرورة توفر المعلومات اللازمة والإفصاح عنها بشكل مناسب.

كما يركز هذا المبدأ على الدور الكبير الذي تقوم به مختلف الهيئات الاستشارية في تقييم نشاط وطريقة التسيير داخل الشركات والعمل على تخفيض مشكل تضارب المصالح بين الأطراف عن طريق تفويض وتوكيل مستشارين قانونيين، محللين اقتصاديين، وسطاء واللجوء إلى وكالات التصنيف والتنقيط للتعرف على الوضعية والمركز المالي للشركة وتصنيفها الائتماني من أجل المساعدة على اتخاذ قرارات سليمة.

بمقارنة مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نسختي 2004 و 2015 نجد أن هذا المبدأ هو الإضافة الجوهرية التي قامت بها المنظمة ومجموعة العشرين والتي أبانت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 عن ضرورة توفره لاعتبارات عدة أبرزها: الأهمية البالغة التي تتمتع بها الهيئات الخارجية والمتعاملين الآخرين كوكالات التصنيف الائتماني والمستشارين والخبراء القانونيين والاقتصاديين في تحديد الوضعية المالية والتسييرية لمختلف الشركات والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية الممكن حدوثها، وكذا المساهمة في مواجهة هذه الأزمات والمخاطر عن طريق توفير الحلول اللازمة من أجل زيادة ثقة المتعاملين في الشركات والأسواق المالية<sup>13</sup>.

#### 4- المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

## اسهامات تحديث مبادئ الحوكمة في جودة المعلومة المالية ، (ص ص: 407- 417)

يمكن تعريف أصحاب المصالح على أنهم كل طرف له علاقة أو تفاعل مع الشركة سواء داخليا أو خارجيا. ينبغي على إطار حوكمة الشركات ضمان احترام حقوق أصحاب المصالح المشرعة في القانون وتعويضهم عن أي ضرر أو انتهاك لحقوقهم، كما يجب تفعيل آليات تكفل مشاركة هذه الأطراف في الرقابة والإشراف، كما تضمن دورهم في تحسين أداء الشركة مما يرفع من قيمتها<sup>14</sup>.

### 5- المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

تقع مسؤولية الإفصاح على مجلس الإدارة، المديرين التنفيذيين ومراقبي الحسابات الخارجيين ويشمل الإفصاح نشر المعلومات بدقة، شفافية وموثوقية والتي يجب أن تكون كافية ومقدمة في الوقت المناسب، لتمكين جميع الأطراف من التعرف الوضع الحقيقي والمركز المالي للشركة واتخاذ القرارات المناسبة لحماية مصالحهم. المعلومات الواجب الإفصاح عنها تتعلق أساسا بالمعلومات المالية المعبرة عن نشاط الشركة، ربحيتها، طريقة التسيير ونسب تحقيق الأهداف المحددة مسبقا وكذا المخاطر الممكن مواجهتها<sup>15</sup>.

### 6- المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة

يجب أن يضمن تطبيق الحوكمة الإشراف الفعال لمجلس الإدارة على الإدارة التنفيذية، وكذا ضمان مساءلة مجلس الإدارة أمام الجمعية العامة، كذلك التأكيد على مسؤوليات ودور مجلس الإدارة فيما يتعلق:

- بالسهر على تطبيق القوانين وضمان حقوق المشاركة لجميع الأطراف من أجل تسيير فعال والحد من تضارب المصالح؛
- توضيح مهام التدقيق الداخلي ودورها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية والسهر على استقلالية أعضاء لجان التدقيق؛
- بالسهر على إعداد التقارير والقوائم وفق معيار الشفافية وتمكين كل الأطراف من المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات<sup>16</sup>؛
- الاختيار الأمثل للمسؤولين التنفيذيين من أجل ضمان اتخاذ القرارات الصائبة ووضع نظام الأجور والحوافز والعقوبات والإفصاح عنه؛
- صياغة استراتيجية طويلة المدى للشركة وترجمة هذه الاستراتيجية إلى برامج، خطط وموازنات تقديرية سنوية بهدف تحقيقها<sup>17</sup>.

## ثالثا: الدراسة الميدانية

### 1- مجتمع وعينة الدراسة

من أجل حصر حجم العينة وتحقيق التجانس المطلوب بين أفراد المجتمع المدروس، تم اختيار شركات الدراسة من بين شركات المساهمة في الجزائر باختلاف نشاطها. يتمثل مجتمع الدراسة في المسؤولين على مستوى المديرية العامة للشركات موضوع الدراسة من مديرين، أعضاء مجلس إدارة، رؤساء دوائر ومتخذي القرار بصفة عامة، يمكن حصر هذه الشركات كما يلي:

### الجدول رقم (01): شركات عينة الدراسة

شركات الدراسة	
مجمع هنكل الجزائر	مجمع كوندور
الخطوط الجوية الجزائرية	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
رونو الجزائر	نيميديس
البنك الوطني الجزائري	شركة الكندي لصناعة الدواء
اتصالات الجزائر موبيليس	سونلغاز
بنك التنمية المحلية	مجمع لافارج الجزائر
بنك نتكسيس الجزائر	طوطال للزيوت والزيوت الجزائر
شركة روتيلام	اتصالات الجزائر
شركة بال الجزائر للأجبان	مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على عينة شركات الدراسة.

## اسهامات تحديث مبادئ الحوكمة في جودة المعلومة المالية ، (ص ص: 407- 417)

تمّ التقرب من الشركات المحددة في عينة الدراسة وتوزيع 118 استمارة استبيان على المسؤولين ومتخذي القرار، ثمّ استرجاع 108 استمارة وبعد فحصها والاطلاع عليها تبين بأن 95 استمارة استبيان فقط صالحة لإجراء الدراسة عليها بسبب استرجاع استمارات اجاباتها ناقصة أو فارغة كلياً.

### 2- أداة الدراسة

تتمثل أداة الدراسة في استبيان يتكون من جزئين، حيث يعالج الجزء الأول موضوع الدراسة والمتمثل في مساهمة تطبيق مبدأ دور المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون في الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة، ويتكون من 05 فقرات.

أما الجزء الثاني فيتناول المعلومات العامة المتعلقة بأفراد العينة ويتكون من 05 فقرات تتعلق بالسن، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة وعدد سنوات الخبرة المهنية.

كما تمّ إعداد الاستبيان بناء على مقياس ليكارت الخماسي Likert scale والمتكوّن من:

المستوى	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الوزن	5	4	3	2	1

### 3- اختبار صدق وثبات الاستبيان

#### 1-3 اختبار صدق الاستبيان

تم التأكد من صدق الأداة بإعداد الاستبيان وعرضه على مجموعة من المحكمين وقمنا بتعديل الاستبيان بناء على آراء الأساتذة. ولتحديد صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، تم حساب معامل الارتباط سبيرمان Spearman لكل فقرة من فقرات الجزء الأول مع المتوسط الكلي لهذا الأخير، تراوحت معاملات الارتباط لكل الفقرات بين 0.624 و 0.727 والتي تعتبر دالة في مجموعها عند مستوى دلالة (0.05)، حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من (0.05)، وبذلك تعتبر كل فقرات الجزء الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

#### 2-3 اختبار ثبات الاستبيان

اختبار ثبات الاستبيان هو للتأكد من الحصول على نفس النتائج في حالة إعادة القيام بالدراسة وتوزيع الاستبيان مرات أخرى في نفس الظروف المحيطة أو على الأقل الحصول على نتائج متقاربة. يتم التحقق من ثبات الاستبيان بحساب معامل الثبات ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's لكل محاور الاستبيان. بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ للجزء الأول 0.840، مما يؤكد وجود ثبات في أداة الدراسة.

### 4- تحليل البيانات العامة لأفراد العينة

الجدول رقم (02): تحليل البيانات العامة لأفراد العينة

المتغير	العدد	النسبة
السن	15	15.8%
	43	45.3%
	32	33.7%
	05	05.3%
	95	100%
	المجموع	

اسهامات تحديث مبادئ الحوكمة في جودة المعلومة المالية ، (ص ص: 407- 417)

سنوات الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	13	13.7%	
	من 6 إلى 10 سنوات	21	22.1%	
	من 11 إلى 15 سنة	28	29.5%	
	أكثر من 15 سنة	33	34.7%	
<b>المجموع</b>		<b>95</b>	<b>100%</b>	
الوظيفة	مدير عام	03	3.2%	
	عضو مجلس الإدارة	2	2.1%	
	مدير تنفيذي	27	28.4%	
	رئيس دائرة	41	43.2%	
	وظيفة أخرى	22	23.2%	
	<b>المجموع</b>		<b>95</b>	<b>100%</b>
المؤهل العلمي	بكالوريا	00	00.0%	
	ليسانس	42	44.2%	
	ماستر	34	35.8%	
	ماجستير	07	7.4%	
	دكتوراه	04	4.2%	
	مؤهل آخر	08	8.4%	
	<b>المجموع</b>		<b>95</b>	<b>100%</b>
	التخصص العلمي	محاسبة	24	25.3%
تدقيق		07	7.4%	
مالية		24	25.3%	
إدارة أعمال		16	16.8%	
تسويق		13	13.7%	
تخصص آخر		11	11.6%	
<b>المجموع</b>			<b>95</b>	<b>100%</b>

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

من خلال الجدول رقم (02) أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي:

- أغلبية أفراد العينة من الشباب الذين يقل سنهم عن 40 سنة كما أن هذا لا يمنع وجود عدد من المسؤولين يزيد سنهم عن 40 سنة ما يؤكد الخبرة المهنية الكبيرة لهم والتي تساهم في صدق الإجابات.
- أغلبية أفراد العينة تزيد سنوات خبرتهم عن 10 سنوات ما يساهم بشكل كبير في صدق وصحة إجابات الاستبيان.
- أغلب إجابات الاستبيان كانت من طرف رؤساء الدوائر والمدراء التنفيذيين الذين يملكون سلطة اتخاذ القرار في الشركات.
- أغلب أفراد العينة يملكون مؤهلات جامعية من ليسانس فما فوق.
- أغلبية أفراد العينة متخصصين في المالية والمحاسبة.

5- اختيار فرضيات الدراسة



5-1 الفرضية الأولى: هناك علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون والإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة

من أجل اختبار صحة الفرضيات من عدمها نقوم بحساب معامل الارتباط سبيرمان (I)، حيث لمعرفة طبيعة العلاقة التي تربط بين متغيرين يتم مقارنة مستوى دلالة الاختبار مع مستوى الدلالة (0.05)، كذلك مقارنة قيمة معامل الارتباط (I) المحسوبة في برنامج (SPSS) مع قيمة معامل الارتباط (I) الجدولية التي تبلغ في هذه الدراسة 0.204 (تُحسب قيمة (I) من خلال جدول سبيرمان عند درجة حرية  $n-2 = 95-2 = 93$  ومستوى الدلالة 0.05).

الجدول رقم (03): معامل الارتباط بين تطبيق مبدأ دور المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون والإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة

المحور	الإحصاءات	تفعيل حوكمة البنك
تطبيق مبدأ دور المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون	معامل الارتباط r	0.701
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	95

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الإحصائي وفق برنامج (SPSS).

توضّح نتائج السابق أن مستوى الدلالة يساوي 0.000 (أقل من مستوى الدلالة 0.05)، كذلك قيمة معامل الارتباط (I) المحسوبة تساوي 0.701 (أكبر من قيمة معامل الارتباط (I) الجدولية والتي تساوي 0.204)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ دور المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون والإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة.

5-2 الفرضية الثانية: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين إجابات أفراد العينة المدروسة تعود للمعلومات العامة لهم.

يتم استخدام تحليل التباين الأحادي (الفروق بين المتوسطات) One-way ANOVA لاختبار هذه الفرضية. يدرس هذا التحليل تأثير المعلومات العامة المتمثلة في: السن، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة المهنية في الإجابة على فقرات ومحاو الاستبيان.

ومن أجل اختبار هذه الفرضية باستخدام تحليل التباين الأحادي يتم مقارنة مستوى دلالة الاختبار مع مستوى الدلالة (0.05)، كذلك مقارنة قيمة (F) المحسوبة في برنامج (SPSS) مع قيمة (F) الجدولية.

الجدول رقم (04): نتائج تحليل التباين الأحادي لإجابات الأفراد

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
السن	بين المجموعات	0.257	03	0.086	0.288	0.834
	داخل المجموعات	27.058	91	0.297		
	المجموع	27.315	94	-		
المؤهل العلمي	بين المجموعات	1.323	04	0.331	1.145	0.340
	داخل المجموعات	25.992	90	0.289		
	المجموع	27.315	94	-		

0.327	1.176	0.323	05	1.614	بين المجموعات	التخصص العلمي
		0.274	89	24.420	داخل المجموعات	
		-	94	26.034	المجموع	
0.704	0.544	0.161	04	0.645	بين المجموعات	الوظيفة
		0.296	90	26.671	داخل المجموعات	
		-	94	27.315	المجموع	
0.724	0.441	0.130	03	0.391	بين المجموعات	سنوات الخبرة المهنية
		0.296	91	26.924	داخل المجموعات	
		-	94	27.315	المجموع	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج التحليل الاحصائي وفق برنامج (SPSS).

نلاحظ من خلال الجدول السابق ما يلي:

- مستوى الدلالة لمتغير السن أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، نلاحظ كذلك بأن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية (3،91) والتي تساوي 2.706، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات الأفراد تعود إلى تأثير متغير السن.
- مستوى الدلالة لمتغير المؤهل العلمي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، نلاحظ كذلك بأن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية (4،90) والتي تساوي 2.473، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات الأفراد تعود إلى تأثير متغير المؤهل العلمي.
- مستوى الدلالة لمتغير التخصص العلمي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، نلاحظ كذلك بأن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية (5،89) والتي تساوي 2.316، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات الأفراد تعود إلى تأثير متغير التخصص العلمي.
- مستوى الدلالة لمتغير الوظيفة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، نلاحظ كذلك بأن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية (4،90) والتي تساوي 2.473، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات الأفراد تعود إلى تأثير متغير الوظيفة.
- مستوى الدلالة لمتغير سنوات الخبرة المهنية أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، نلاحظ كذلك بأن قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية (3،91) والتي تساوي 2.706، مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات الأفراد تعود إلى تأثير متغير سنوات الخبرة المهنية.

#### الخاتمة

بعد إعداد الدراسة والتطرق لكل جوانبها النظرية والميدانية، تم التوصل إلى جملة من النتائج والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تطبيق الحوكمة ضرورة لا بد منها لمواجهة الأزمات والحد من انتهازة المسيرين وتخفيض مشكل عدم تماثل المعلومات؛
- الإفصاح المحاسبي هو توفير المعلومات المالية الضرورية للمستخدمين في الوقت المناسب من أجل إفادتهم في اتخاذ القرارات الصائبة؛
- وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بمستوى دلالة (0.05) بين تطبيق مبدأ دور المؤسسات الاستثمارية، أسواق الأوراق المالية والوسطاء الآخرون والإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة، وهذا يعود إلى العلاقات الجيدة التي تربط الشركات بالمؤسسات المالية والوسطاء، وقيام الشركات بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية باستشارة المختصين القانونيين والاقتصاديين قبل القيام بأي تعديلات قانونية أو إطلاق مشاريع جديدة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى؛
- عدم وجود تأثير للمعلومات العامة لأفراد العينة المدروسة والمتمثلة في السن، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة وسنوات الخبرة المهنية على إجاباتهم بناء على نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (اختبار الفروق بين المتوسطات)، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

بناء على النتائج المتوصل إليها من إعداد هذه الدراسة يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- إنشاء خلية مصغرة داخل الشركة تسهر على السير الحسن لتطبيق الجيد للحوكمة ومبادئها؛

- العمل على توفير المعلومات المالية الجيدة عبر كل قنوات الاتصال الحديثة المتاحة وخاصة المعلومات الالكترونية؛
- تفعيل آليات الرقابة والإشراف وعلى رأسها مجلس الإدارة لضمان التحسين الدائم لمستوى الإفصاح وجودة المعلومات المالية المقدمة.

## الهوامش والمراجع

- <sup>1</sup> اتحاد الشركات الاستثمارية، *حوكمة الشركات*، مقال لمركز عمان لحوكمة الشركات بعنوان: *حوكمة الشركات*، مكتبة آفاق، الكويت، 2011، ص: 40.
- <sup>2</sup> حجازي عزه محمود، "أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية (حالة الدول العربية)"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسنية بن بوعللي، الشلف الجزائر، العدد 15، السداسي الثاني 2016، ص: 04.
- <sup>3</sup> BENOIT Pigé, *Gouvernance contrôle et audit des organisations*, Economica, Paris, France, 2008, p : 07.
- <sup>4</sup> فيصل محمد الشواورة، "قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 25، العدد 02، 2009، ص ص: 127-128.
- <sup>5</sup> يزيد تفرات وآخرون، *دور المراجعة الخارجية كآلية خارجية لحوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية*، المنتدى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة - مقاربات علمية وعملية-، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، 24-25 أكتوبر 2017، ص: 11.
- <sup>6</sup> عدنان هاشم السامرائي، طلال جيحان العلكاوي، "دور النظام المحاسبي في التعافي من آثار الأزمة المالية العالمية"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، المجلد 07، العدد 20، الفصل الثالث 2012، ص ص: 07-08.
- <sup>7</sup> OCDE, *Transparence du secteur public et pratique de l'investissement international*, France, 11 Avril 2003, p : 24.
- <sup>8</sup> Céline MICHAILESCO, « *Qualité de l'information comptable* », *Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit*, Economica, France, 2009, pp : 01-02.
- <sup>9</sup> علاء فرحان طالب، إيمان شبحان المشهداني، *الحوكمة المؤسسية، والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص: 35-36.
- <sup>10</sup> Organisation For Economic Co-operation And Development (OECD), *OECD principles of corporate governance*, Paris, France, 2004, p : 17.
- <sup>11</sup> Le centre Tunisien de gouvernance d'entreprise, *Guide de bonnes pratiques de gouvernance des entreprises Tunisiennes*, Tunisie, 2012, p : 09.
- <sup>12</sup> Olivier MEIER, Guillaume SCHIER, *Entreprises multinationales*, Dunod, Paris, France, 2005, P : 272.
- <sup>13</sup> OECD, *G20/OECD principles of corporate governance*, Turkey, 2015, p : 05.
- <sup>14</sup> محمد ياسين غادر، *محددات الحوكمة ومعاييرها*، المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 15:17 ديسمبر 2012، ص: 20.
- <sup>15</sup> المنظمة العربية للتنمية الإدارية، *الحوكمة والإصلاح المالي والإداري*، مقال محمد طارق يوسف بعنوان: *حوكمة الشركات*، مصر، 2009، ص: 237.
- <sup>16</sup> كاترين ل. كوشتا هلبلينج، جون د. سوليفان، ترجمة سمير كريم، *غرس حوكمة الشركات في الاقتصادات النامية والصاعدة والانتقالية، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين*، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص: 13.
- <sup>17</sup> Abdelmalek HAMEL, *Le rôle du comité d'audit dans la gouvernance de l'entreprise*, mémoire de magister, Ecole supérieure de commerce, Alger, Algérie, 2007-2008, p : 62-63.